

طاولة مُستديرة عن الإختصاصات الجديدة في «اليسوعية» كبارة : لتطبيق القوانين على العامل النازح كما الأجنبي



أصبح من واجبنا اليوم اللحاق بما وصل إليه العالم من تطور وتقدم تقني على الصعد كافة. وهذا يتطلب منا جميعا المزيد من الجهد والعمل للحاق بركب التقدم الذي سبقنا الكثير من المجتمعات إليه في العالم. وإذا لم نقم بهذا الواجب خلال فترة زمنية محددة فقدنا دورنا ومستقبلنا وتحول شبابنا إلى عاطلين عن العمل.

وأكد أن «الحل هو أولافي تطوير الجامعات والمناهج التعليمية، وثانيا في واجبات الطبقة السياسية أن تعي مسؤولياتها بضرورة وضع

الخطط التي تؤمن الانماء المتوازن لكل المناطق اللبنانية والعمل الجاد لإلحاق البلاد بركب التقدم والحضارة العالمي، لتؤمن لأجيالنا ووطننا في الحاضر والمستقبل الازدهار والتقدم».

وتطرق الى ما يعاينه لبنان من نزوح لليد العاملة من البلدان المجاورة، وقال: لانستطيع أن نمنع أو نحد من عمل اليد العاملة النازحة الى وطننا ومن أبسط واجباتنا مساعدتها، لكن ذلك يجب أن يتم من خلال القوانين اللبنانية

ضمن مؤتمر «الجامعة الريادية» الثاني من تنظيم «الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم»، رأس وزير العمل محمد كبارة الطاولة المستديرة الثالثة بعنوان «الإختصاصات الجديدة وأسواق العمل» في جامعة القديس يوسف، وبمشاركة مجموعة من الوزراء المعنيين والجامعات اللبنانية، إضافة الى عدد من الصناعيين والاداريين.

وعرض كبارة في كلمته «الواقع الحالي لأسواق العمل في لبنان والتعليم وضرورة تطوير الإختصاصات للتماشي مع المستجدات والتطورات في العالم، إضافة الى مشكلة اليد العاملة الاجنبية وضرورة تنظيمها ضمن الاطر القانونية».

وقال: صحيح أن لبنان كان دوماً السباق في المنطقة العربية لمواكبة تطورات العصر، ولكن الصحيح أيضا أنه

المرعية الاجراء، فتطبيق القوانين على العامل النازح كما هو مطبق على كل عامل أجنبي يحد من الفلتان الحاصل في سوق العمل، ويضع حداً للمضاربات في الاسعار في الاسواق المحلية والناجحة عن طريق التهرب من دفع الرسوم المتوجبة على النازحين العاملين، والاستفادة في الوقت نفسه من المساعدات الخارجية.

وأخيراً قدّم البروفسور عويني درع شكر للوزير باسم «الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم».